الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/18*

Distr.: General
12 January 2026

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت**

القضايا النظامية: تقارير عن أعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة الرابعة

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة الرابعة.

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٢٦.

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1.

A-2600012 (A)

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة الرابعة

مقدمة

١- عُقدت الدورة المشتركة الرابعة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عبر الإنترنت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ تحت عنوان ''الاستثمار في القدرات الإنتاجية والتجارة من أجل مستقبل قادر على التكيّف''، وذلك بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية والديون ومساهمات الدولة، المكلفة بمكافحة غلاء المعيشة في غابون.

٢- وكان الهدف الرئيسي لهذه الدورة المشتركة هو تناول القضايا النظامية المتعلقة بولايتي المكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإتاحة منبر للخبراء لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم توصيات سياساتية واقعية وشاملة للجميع ومستدامة تتماشى مع موضوع الدورة المشتركة. وقد تم التطرق لشواغل كل من النساء والشباب خلال المناقشات.

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٣- حضر الدورة المشتركة نحو ٢٣٠ مشاركا، منهم ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ومدغشقر.

٤- وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ منظمة العمل الدولية؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ مكتب المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في إريتريا؛ مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في كينيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ البنك الدولي؛ منظمة الصحة العالمية.

٥- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: المنظمة الأفريقية لتوحيد المقاييس؛ الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ اللجنة الرقابية للأسواق المالية في وسط أفريقيا؛ مصرف التنمية لدول وسط أفريقيا؛ لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ المجلس الاستشاري للأعمال والاستثمار في شرق أفريقيا؛ مجلس أعمال شرق أفريقيا؛ غرفة

التجارة والصناعة والزراعة في شرق أفريقيا؛ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي؛ اتحاد منظمات رائدات الأعمال في دول وسط أفريقيا؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٦- كما حضر الدورة مراقبون من منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام.

٧- واضطلع المكتبان دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا بدور أمانة الدورة المشتركة.

باء- البيانات الافتتاحية

٨- ألقى السيد جيريمي بيبان بيبان، رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية لوسط أفريقيا المنتهية ولايته، مدير التكامل الإقليمي في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون، كلمة الافتتاح نيابة عن مكتبي اللجنتين الحكوميتين لوسط وشرق أفريقيا المنتهية ولايتيهما. وفي معرض إشادته بالأمانة وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما بذلوه من جهودهم في تنظيم الدورة المشتركة وتنفيذ برنامجي عمل اللجنتين الحكوميتين الدوليتين، وذلك رغم التحديات المالية والمؤسسية، قال إنه يودُّ التأكيد على أهمية موضوع الدورة، الذي يتوافق مع الطموحات الإقليمية في التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وأضاف أن المبادرات المهمة التي اتُّخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير شملت عقدَ ندوة عن الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة، في دوالا، الكاميرون، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥؛ وتقديم الدعم للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وعقد مؤتمر دولي عن الاقتصاد الأزرق المستدام في خليج غينيا، وذلك في ياوندي يومي ٩ و١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٥. وفي الختام، جدد التأكيد على التزامه بدعم جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع في منطقتي وسط وشرق أفريقيا.

٩- وأكد السيد جان لوك ماستاكي، مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، في سياق شكره حكومةَ غابون، على أهمية القدرة على الصمود في مواجهة حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، وشدد على الحاجة إلى الاستثمار في القدرات الإنتاجية والتجارة في سبيل تعزيز اقتصادات وسط وشرق أفريقيا. وأوضح أن أداء المنطقتين دون الإقليميتين يتراجع وأن هناك حاجة ملحة إلى التنويع الاقتصادي، مستندا في ذلك إلى بيانات مؤشر القدرات الإنتاجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأشار أيضا إلى التزام إشبيلية باعتباره إطارا لتمويل التنمية المستدامة، وجدد تأكيد التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم أعضائها من

خلال المساعدة التقنية والتوجيه في مجال السياسات.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٠- انتُخبت الدول التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: غابون

نائب الرئيس: تشاد

المقرر: سان تومي وبرينسيبي

١١- واعتمدت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان برنامج العمل وجدول الأعمال التاليين:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٣- لمحة عامة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في وسط وشرق أفريقيا والنتائج الرئيسية الواردة في ورقة المعلومات الأساسية.

٤- عرض الأنشطة السنوية للمكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا.

٥- النظر في مشاريع توصيات اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا وإقرارها.

٦- اختتام الدورة.

ثالثا- لمحة عامة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في وسط وشرق أفريقيا والنتائج الرئيسية الواردة في ورقة المعلومات الأساسية [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها شرق أفريقيا مؤخرا

١٢- قدم ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها شرق أفريقيا مؤخرا.[١]

[١] ECA, "A comparative analysis of recent economic and social developments in Eastern Africa" (paper prepared for the fourth joint session of the Intergovernmental Committees of Senior Officials and Experts for Central and East Africa).

١٣- وقال المشاركون إن شرق أفريقيا يُبدي درجةً من القدرة على الصمود، رغم هيمنة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وارتفاع متوسط عبء الديون، حيث بلغ متوسط معدل النمو ٥,٨ في المئة في عام ٢٠٢٤ ومن المتوقع أن يبلغ ٦,١ في المئة في عام ٢٠٢٥، مدفوعا في المقام الأول بأسعار السلع الأساسية المرتفعة، وازدهار التجارة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، وزيادة الاستثمارات. وبينما انخفضت معظم معدلات التضخم في شرق أفريقيا بعض الشيء في عام ٢٠٢٤ وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٥ بفضل الانخفاض الطفيف في أسعار المواد الغذائية والوقود، سجلت إثيوبيا وبوروندي معدلات تضخم من رقمين في عام ٢٠٢٥.

١٤- وأعرب المشاركون عن قلقهم من الآثار السلبية المحتملة للرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من العديد من البلدان، لا سيما من بلدان شرق أفريقيا التي تربطها علاقات تجارية وثيقة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، واستنادا إلى أحدث البيانات التجارية المتاحة، المتعلقة بشهر تموز/يوليه ٢٠٢٥، لم تتأثر صادرات منطقة شرق أفريقيا إلى الولايات المتحدة بعدُ، بل إن صادرات عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية قد زادت بالفعل.

١٥- وقد زاد حجم التجارة السنوية بين الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا بنسبة ٢٢ في المئة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث تجاوزت قيمتها الإجمالية ١١ مليار دولار لأول مرة. وفي ضوء التنويع القطاعي المتزايد الذي تعرفه التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية، تبعث هذه الزيادة على الأمل في إمكانية تسريع التنويع الاقتصادي بعيدا عن السلع الأساسية.

١٦- وظلت البلدان تواجه مستويات عالية من المديونية، مع أن ضعف الدولار الأمريكي قد خفف من حدة هذه المشكلة شيئا ما. وتبقى زيادة تعبئة الموارد المحلية وخفض الإنفاق غير الضروري على رأس أولويات العديد من حكومات شرق أفريقيا.

١٧- ولاحظ المشاركون أن السياحة لا تزال محركا قويا للنمو في شرق أفريقيا، وأشاروا إلى أن المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ساعد حكومة كينيا في عام ٢٠٢٥ في صياغة استراتيجية وطنية جديدة للسياحة، وعرَض على حكومة سيشيل المساعدة التقنية في وضع استراتيجية لتعزيز سياحة الرحلات البحرية، وهو يُجري تقييما مستمرا للتأثيرات الاقتصادية للسياحة في رواندا.

باء- الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها وسط أفريقيا مؤخرا

١٨- قدم ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها وسط أفريقيا مؤخرا.[٢]

١٩- وقال المشاركون إن دول المنطقة دون الإقليمية لا تزال تواجه صعوبات في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق نمو شامل للجميع وقوي، يمكنه تحسين مستويات المعيشة، وذلك رغم ارتفاع متوسط معدل النمو في وسط أفريقيا ارتفاعا طفيفا من ٣,٤ في المئة في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٥ في المئة في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك زيادة قوية في أنغولا نتيجة ارتفاع عائدات النفط. ولأن متوسط معدل النمو في وسط أفريقيا يظل أقل بكثير من ٧ في المئة، فإن تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) لا يزال يمثل تحديا كبيرا.

٢٠- وبينما تفاوتت معدلات التضخم بشكل كبير من بلد لآخر، ظل المعدل المتوسط في وسط أفريقيا مرتفعا في عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع من ١١,٧ إلى ١٥,٩ في المئة المسجل في عام ٢٠٢٣. وكان التضخم في الغالب ناجما عن ارتفاع أسعار الأغذية.

٢١- وفي عام ٢٠٢٤، سُجّل مرة أخرى عجز في الميزانيات وفي الحسابات الجارية في معظم دول وسط أفريقيا، وهو ما يدل على استمرار اعتمادها على أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط، وعلى هشاشة اقتصاداتها. ولم تسجِّل فائضا في الحساب الجاري سوى حكومات أنغولا وغابون والكونغو.

جيم- الاستثمار في القدرات الإنتاجية والتجارة من أجل مستقبل قادر على الصمود

٢٢- قدم ممثل عن الأمانة ورقة المعلومات الأساسية عن موضوع الدورة، وهو: 'الاستثمار في القدرات الإنتاجية والتجارة من أجل مستقبل قادر على الصمود'.[٣]

(٢) ECA, "Rapport sur les conditions socio-économiques: investir dans les capacités de production et le commerce pour un future résilient" (paper prepared for the fourth joint session of the Intergovernmental Committees of Senior (Officials and Experts for Central and East Africa

(٣) ECA, *Background Paper: Investing in Productive Capacities and Trade for a Resilient Future* (forthcoming).

٢٣- وقال المشاركون إن اقتصادات وسط وشرق أفريقيا لا تزال معرّضة بشدة للتأثر بالصدمات العالمية، بسبب استمرار الضعف الهيكلي، وإن المنطقتين دون الإقليميتين عانتا من العديد من هذه الصدمات في العقدين الماضيين، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وجائحة كوفيد-١٩، والحرب المستمرة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

٢٤- وبينما يسجل شرق أفريقيا نموًّا مستقرا نسبيا، يواجه وسط أفريقيا تقلبات كبيرة، حيث يشهد تراجعات اقتصادية حادة أثناء فترات انخفاض أسعار النفط.

٢٥- ولا تزال كلتا المنطقتين دون الإقليميتين تعتمدان بشكل كبير على قدرات إنتاجية ضيقة وعلى صادرات السلع الأولية، وهو ما يجعلهما أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن الأوبئة وتعطل سلاسل التوريد وتقلبات الطلب العالمي، على سبيل المثال. ويبقى تحقيق قدرة أكبر على الصمود عمليةً طويلة الأمد، تتطلب استثمارات في القدرات الإنتاجية وزيادة في التكامل الإقليمي.

٢٦- ورغم أن التكامل التجاري داخل شرق أفريقيا (٢٠,٨ في المئة) أقوى مما هو عليه في وسط أفريقيا (٢,٨ في المئة)، إلا أن المنطقتين دون الإقليميتين تظلان متخلفتين عن غيرهما من مناطق العالم في مؤشر القدرات الإنتاجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢٧- وتشمل المجالات ذات الأولوية في العمل الحكومي تعزيزَ رأس المال البشري والطبيعي، وتحسين البنية التحتية وأنظمة الطاقة، وتوسيع نطاق الربط الرقمي وفي النقل، ودعم تنمية القطاع الخاص. ويكتسي تنويع الهياكل الاقتصادية وزيادة المشاركة في التجارة الإقليمية أهمية بالغة في تقليل التعرض للصدمات الاقتصادية ووضع وسط وشرق أفريقيا على مسار إنمائي أكثر استدامة.

رابعا- عرض الأنشطة السنوية للمكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- وسط أفريقيا

٢٨- قدم ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٤] وبرنامج العمل المقترح لعام ٢٠٢٦.

(٤) ECA, “Rapport d’activités: Bureau Afrique Centrale” (paper prepared for the fourth joint session of the Intergovernmental Committees of Senior Officials and Experts for Central and East Africa).

٢٩- وقال المشـــاركون إن المكتب دون الإقليمي لوســـط أفريقيا ركز جهوده على ثلاث أولويات استراتيجية، وهي: تعزيز حساب رأس المال الطبيعي، والنهوض بالتصنيع الشامل من خلال مشاريع استثمارية قابلة للتمويل، وتشجيع التنويع الاقتصادي بإنشاء جيل جديد من المناطق الاقتصادية الخاصة. وقد استُخدمت هذه الأولويات كأساس لمبادرات محددة الأهداف في ثمانية بلدان، شملت المساعدة التقنية وبناء القدرات وصياغة موجزات سياساتية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وسلاسل القيمة الإقليمية والاقتصاد الأزرق.

٣٠- وفي المنطقة دون الإقليمية، تلقى أعضـــاء اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا دعما معززا في دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الواسع، وفي تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وفي صياغة سياسات صناعية متسقة ومصممة خصيصا لتُلائم السياقات الوطنية.

٣١- ورغم القيود المالية، قام المكتب دون الإقليمي بتعبئة موارده المتاحة بشكل استراتيجي لتحقيق نتائج ملموسة تتماشى مع مهمته الأساسية.

٣٢- وفي عام ٢٠٢٦، يُتوقّع أن يبني المكتب دون الإقليمي على تلك الإنجازات من خلال دعم تفعيل الحسابات البيئية، وتحفيز الاستثمارات المنتجة، وتسريع إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مرتبطة بسلاسل القيمة ذات الأولوية. وتتمثل الرؤية الشاملة في جعل منطقة وسط أفريقيا أكثر قدرة على الصمود وشمولا وتنافسية، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣٣- وقد أيدت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان التقرير الســـنوي المتعلق بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا لعام ٢٠٢٥ وبرنامج العمل المقترح لعام ٢٠٢٦.

باء- شرق أفريقيا

٣٤- قدم ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٥] وبرنامج العمل المقترح لعام ٢٠٢٦.

٣٥- وقال المشاركون إن المكتب ركز جهوده على دعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من دول شرق أفريقيا في تعزيز التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية، وعلى السياحة والاقتصاد الأزرق.

٣٦- وساعد المكتب دول شرق أفريقيا على تعزيز التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية من خلال بناء القدرات. فقد تم تدريب أصحاب المصلحة على استخدام الأدوات اللازمة لتنفيذ الاتفاق المؤســـس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كما تم إجراءُ ونشـــرُ تقييمات لآثاره

(٥) ECA, “Annual programme performance report: ECA Sub Regional Office – Eastern Africa, 2025” (paper prepared for the fourth joint session of the Intergovernmental Committees of Senior Officials and Experts for Central and East Africa).

على عملية التحول الهيكلي. وعلاوة على ذلك، قام المكتب باستكشاف حلول تجارية رقمية لتعزيز الأمن الغذائي وسلاسل القيمة الزراعية.

٣٧- وقد أُحرز تقدم في تطبيق مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق في رواندا، حيث مكَّنت واضعي السياسات من قياس المساهمة الاقتصادية للقطاع بشكل أكثر.

٣٨- وقام المشاركون بتحديد الأولويات لعام ٢٠٢٦، مع التركيز على تثبيت التقدم المحرز ومعالجة الثغرات الراهنة في السياسات.

٣٩- وأيدت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان التقرير السنوي المتعلق بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا لعام ٢٠٢٥ وبرنامج العمل المقترح لعام ٢٠٢٦.

خامسا- النظر في مشاريع توصيات اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا وشرقها وإقرارها [البند ٥ من جدول الأعمال]

٤٠- ناقش أعضاء اللجنتين الحكوميتين الدوليتين خلال المداولات التدابيرَ الممكنة التي من شأن دول وسط وشرق أفريقيا أن تتخذها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة الاستثمار في القدرات الإنتاجية والتجارة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والقادر على الصمود والمستدام، إلى جانب التدابير التي يمكن أن تتخذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم أعضائها في جهودهم الإنمائية.

٤١- وفي ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان التوصيات الواردة أدناه واعتمدتها، وطلبتا إلى المكتب إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٤٢- تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود الهيكلي والمالي؛

(ب) تيسير التجارة الإقليمية لتكون بمثابة الحاجز الذي يقي من الصدمات العالمية؛

(ج) تسريع التصنيع وتطوير سلاسل القيمة؛

(د) النهوض بالبنية التحتية وتحسين الترابط الإقليمي.

٤٣- تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

(أ) متابعة إنشاء منتدى للتواصل بين اتحادات القطاع الخاص في وسط وشرق أفريقيا لتعزيز الترابط التجاري والاستثماري؛

(ب) تلبية طلبات أعضائها بدعمهم في الحصول على الموارد المالية لمشاريعهم الاستثمارية القابلة للتمويل؛

(ج) تنظيم مؤتمر يمكِن لأعضائها خلاله عرض مشاريع استثمارية على المؤسسات المالية تكون قابلة للتمويل؛

(د) توفير التدريب لأعضائها، عند الطلب، بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) مواصلة دعم أعضائها في تفعيل الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الاتفاق؛

(و) إجراء دراسات بشأن سلاسل القيمة الإقليمية في القطاعات غير التقليدية، مثل المنتجات الغابية والمعادن؛

(ز) زيادة الدعم للتقييمات الخاصة بالاقتصاد الأزرق؛

(ح) دعم عملية إقرار الاستراتيجيات الوطنية في مجال السياحة؛

(ط) تنظيم حلقات عمل عن التجارة الرقمية والأمن الغذائي.

سادسا- اختتام الدورة [البند ٦ من جدول الأعمال]

٤٤- أكد المشاركون على ضرورة قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) الحرص على إحالة التوصيات إلى الجهات المعنية لتنفيذها ومتابعة عملية التنفيذ وإبقاء اللجنتين الحكوميتين الدوليتين على اطلاع على التقدم المحرز؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم التقني لأعضائها في وسط وشرق أفريقيا، وذلك حتى

تُيسِّر لهم تنفيذ التوصيات.

٤٥- واتفقت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان على مواصلة المشاورات بشأن المواضيع وأماكن الانعقاد المحتملة للدورة المقبلة.

٤٦- وشكر السيد جان لوك مستاكي، مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيد أندرو مولد، مدير المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، في ملاحظاتهما الختامية جميع المشاركين على جودة المناقشات، وأكدا مجددا التزامهما بالعمل مع مكتب الدورة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المشتركة.

٤٧- ثم أعلن رئيس مكتب الدورة اختتام الدورة في الساعة ١٣/٣٠ من ظهر يوم الأربعاء ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥.

المرفق الأول

أهم الملاحظات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء المخصص

أولا- مقدمة

١- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، عقد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا عبر الإنترنت لفريق خبراء مخصص، استعرض فيه الخبراء تقريرا عن آثار تخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية على البرامج الإنمائية ونتائجها في شرق أفريقيا.(٦)

٢- وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المكتب اجتماعا آخر لفريق الخبراء المخصص عبر الإنترنت، استعرض فيه الخبراء تقريرا عن سبل تحقيق أقصى استفادة من التجارة بين الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا في سياق نظام عالمي متغير.(٧)

ثانيا- الملاحظات الرئيسية والتوصيات

ألف- آثار تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية على البرامج الإنمائية ونتائجها في شرق أفريقيا

١- المناقشة

٣- قدم ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بآثار تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية على البرامج الإنمائية ونتائجها في شرق أفريقيا.

٤- وعقب عرض التقرير، قال الخبراء إن فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية خارج نطاق عمليات الميزانيات الوطنية لا تزال غير مؤكدة، رغم أنها كانت دائما أداة تركز على التنمية، وهو أمر مثير للقلق خاصة لدى الدول التي أوشكت على الخروج من فئة أقل البلدان نموًّا، والتي غالبا ما تتعرض لسحب الدعم المالي منها. كما تأثرت المنظمات غير الحكومية، من بين كيانات أخرى، سلبا بتخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥- وقد يؤدي تخفيض المساعدات بالقدر المتوقع إلى إبطاء معدلات النمو في بعض البلدان، مثل الصومال. وبناء عليه، تجد الدول نفسها مضطرة إلى استكشاف خيارات تمويل بديلة

(٦) ECA, “The effects of ODA cutbacks in Eastern Africa’s programmes and development outcomes – what do we know?” (forthcoming).

(٧) ECA, “Eastern Africa’s trade performance in 2024–2025: Resilience amid global uncertainty and regional integration gains” (paper prepared for the ad hoc expert group meetings).

والسعي إلى الحصول على استثناءات للبرامج الحيوية. ويمكن أن تتيح مثل هذه التطورات فرصة لتعزيز النظم الوطنية وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية.

٦- وقد أدت التخفيضات الأخيرة في المساعدات إلى تأثير سلبي على الخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالات مثل الصحة والتعليم والتغذية. ولأن المنطقة دون الإقليمية قد تواجه انتكاسات في التقدم الذي أحرزته في السنوات الأخيرة في تلك القطاعات، فإن هناك حاجة واضحة إلى اتخاذ تدابير استباقية لحماية المكاسب التي تحققت على صعيد التنمية. وردًّا على تقلص تدفقات المساعدات، أخذت المنظمات غير الحكومية تستكشف نُهجا بديلة، مثل إقامة شراكات مع الحكومات لدعم الحلول الوطنية، وتعزيز قدرة المجتمع المدني الوطني، ومنح سلطة اتخاذ القرار للمجتمعات المحلية والأطفال. وتعكس تلك التغييرات حيِّزا ينحسر شيئا فشيئا أمام عمل المجتمع المدني التقليدي، وهو ما يقتضي استراتيجيات تكيُّفية للحفاظ على أثر هذا العمل.

٧- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يتبيَّن من تقييم الأثر الذي خلَّفته تخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية على الإيرادات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية أن الصحة هي أكثر القطاعات تضررا، نظرا لاعتمادها المعتاد على البرامج الممولة من الخارج. وفي مواجهة ذلك، بادرت الحكومة إلى اتخاذ خطوة استراتيجية نحو تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والاستدامة المالية. وشملت التدابير زيادة مخصصات الصحة والتعليم في الميزانية الوطنية، وإنشاء آليات تمويل بديلة، مثل الصندوق الاستئماني لمكافحة الإيدز، والقيام بإصلاحات تهدف إلى تعزيز النظم الوطنية لتحصيل الإيرادات.

٨- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت الآثار السلبية لخفض المساعدة الإنمائية الرسمية على القطاع الخاص كبيرة، لا سيما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعثرت أو توقفت عن العمل بسبب انخفاض فرص الحصول على التمويل الصغير المدعوم من المانحين. وعلاوة على ذلك، فقد تعطلت سلاسل القيمة المحلية في القطاعات الصناعية الرئيسية في البلاد، مثل الصناعات الزراعية والتعدين، حيث كان الدعم المقدم من المانحين يغطي تكاليف البنية التحتية والخدمات الأساسية. كما تعرضت المبادرات المتعلقة بالاستدامة والشمول، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والأخضر والقضايا الجنسانية، لخطر الجمود، وهو ما يبين ضعف جهود التنمية أمام التقلبات في التمويل الخارجي.

٩- وتأثرت المساعدات الإنسانية هي الأخرى سلبا بانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية، وهو دليل إضافي على هشاشة النُّظُم المعتمِدة على المساعدات، وعلى الحاجة الملحة إلى حلول قادرة على الصمود وممولة محليا.

٢- التوصيات

١٠- في ضوء المناقشات التي جرت، قدم الخبراء التوصيات الواردة أدناه واعتمدوها.

١١- تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

(أ) مراجعة الأطر المالية بهدف تعزيز الادخار المحلي، وتحسين تمويل القطاع الخاص، وتقوية التعاون التقني، ودعم تنمية التجارة ونقل التكنولوجيا والمهارات؛

(ب) وضع استراتيجيات لتعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات في مجال المالية العامة؛

(ج) مراجعة آليات تمويل الشركات المحلية والمبادرات الإنمائية؛

(د) التفكير في حلول للتمويل المستدام، بما في ذلك تعزيز تعبئة الموارد المحلية، واستكشاف أدوات للتمويل الابتكاري، مثل سندات الشتات، التي تمت تجربتها بنجاح في بعض البلدان.

١٢- تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

(أ) جعل المساعدة الإنمائية الرسمية موضوع نقاش دائم في المنتديات دون الإقليمية والقارية، بما أن هذه المسألة محل اهتمام منذ أمد بعيد؛

(ب) إنشاء مرصد للمساعدة الإنمائية الرسمية، وفي الوقت نفسه تحديد ودعم المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تعمل كمؤسسات إنمائية بديلة؛

(ج) التواصل مع بنك التنمية الأفريقي بشأن إنشاء برنامج للمساعدة التقنية بغرض صياغة مشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا لصالح الشركات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء اهتمام كبير للشباب؛

(د) العمل مع بنك التنمية الأفريقي لتقييم مدى استعداد الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواجهة تخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم للدول التي تمتلك بالفعل استراتيجيات استجابة مناسبة؛

(هـ) مساعدة الدول على إجراء استعراضات لنظمها المالية بهدف تعزيز الادخار المحلي، وتعبئة التمويل الخاص، وتوطيد التعاون التقني، ودعم تنمية التجارة ونقل التكنولوجيا والمهارات؛

(و) دعوة بنك التنمية الأفريقي لتجديد التواصل مع الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي، حيث كان حضوره محدودا خلال العقد الماضي؛

(ز) التشجيع على استخدام آليات التمويل البديلة، مثل سندات الشتات؛

(ح) حث المؤسسات القارية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات على حشد الموارد وبناء القدرات اللازمة لاستخدامها؛

(ط) توسيع نطاق المنصات دون الإقليمية والقارية للحوار بشأن وضع نظام تمويل مستقل لأفريقيا، يشمل مجالات من قبيل تعبئة المدخرات المحلية، وتعزيز الأطر المالية، وتعزيز تنمية التجارة للتخفيف من تأثير تخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ي) تقييم تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على التنمية وفعاليتها؛

(ك) مساعدة أعضائها في تنويع التمويل وتعزيز تعبئة الموارد من قبل المؤسسات القارية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات.

باء- الاستفادة القصوى من التجارة في شرق أفريقيا في سياق نظام عالمي متغير

١- المناقشة

١٣- قدم ممثلٌ عن الأمانة التقرير المتعلق بالاستفادة القصوى من التجارة في شرق أفريقيا في سياق نظام عالمي متغير.

١٤- وعقب عرض التقرير، قال الخبراء إنهم يدركون تأثير الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من العديد من البلدان، لا سيما على قطاع المنسوجات، الذي يعتبر قطاعا حيويا بالنسبة لبعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، فإن الاعتماد على القانون الأمريكي لتشجيع النمو والفرص في أفريقيا الخاص محفوفٌ بالمخاطر، لأنه ترتيب أحادي. وأكد الخبراء أن دول شرق أفريقيا تحتاج إلى تنويع منتجاتها وأسواقها، ووضع استراتيجية للتعامل مع الصدمة الاقتصادية قصيرة الأجل الناجمة عن عدم استقرار التجارة العالمية.

١٥- ومن الجدير بالثناء أن تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلط الضوء أيضا على الفرص السانحة، رغم الضغوط العالمية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية ومدروسة. فالزيادة الكبيرة في صادرات الصين إلى أفريقيا تشكل تهديدًا لسياسة التصنيع. ويجب بناء القدرة على الصمود من خلال سلاسل قيمة إقليمية أقوى (في قطاعات الأعمال التجارية الزراعية والمنسوجات والسيارات على سبيل المثال) كما يجب زيادة التجارة داخل أفريقيا. ومن الأهمية بمكان

للشـــركات الأفريقية أن تعمل على ترســـيخ مكانتها في قطاعات الخدمات، مثل الخدمات اللوجســـتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات والســـياحة، التي تعيقها الحواجز غير الجمركية المتزايدة بشـكل كبير. ولا بد من رصـد الحواجز غير الجمركية الجديدة وغيرها من المعوقات التي تعترض التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية.

١٦- وقد هددت حكومة الولايات المتحدة بأن تطلب من حكومة كينيا الســـماح باســـتيراد الملابس المســـتعملة مقابل الولوج إلى ســـوق الولايات المتحدة في إطار قانون تشـــجيع النمو والفرص في أفريقيا. ولأن الملابس المســـتعملة لا ينطبق عليها تعريف الإغراق بموجب الاتفاق المتعلق بتنفيذ المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ (الاتفاق المتعلق بممارسات مكافحة الإغراق)، فإنه يتعين إعادة تعريف المفهوم ليشمل الأضرار البيئية الناجمة عن التخلص من الملابس المستعملة في أفريقيا.

١٧- ورغم أن التجارة داخل شرق أفريقيا تضاعفت بفضل تطوير البنية التحتية الإنتاجية وإزالة بعض الحواجز غير الجمركية، من خلال استخدام مراكز حدودية موحّدة مثلا، فإن نمو الإنتاجية في المنطقة دون الإقليمية ظل منخفضا للغاية.

١٨- وسيكون من المفيد إجراء تحليل أكثر عمقا لتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وسلاسل القيمة التي تحرك التجارة في شـــرق أفريقيا. وبما أن وســـط أفريقيا أقل المناطق دون الإقليمية تكاملا، فإن زيادة التجارة بين المنطقتين دون الإقليميتين ســـتكون مفيدة. ويتعين إدماج الاستدامة الاجتماعية والبيئية في النقاش حول التجارة.

١٩- لقد تم إعفاء العديد من الصـــادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة (بما في ذلك الصـــلب والألمنيوم والكوبالت) من الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة. وإذا اقترن ذلك بالرسوم الجمركية التي تُفرض على الصـــادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة، وهي أدنى، في المتوســـط، مقارنة بالصـادرات القادمة من مناطق أخرى، وبانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، فإن هذه الإعفاءات تجعل السلع الأفريقية أكثر قدرة على المنافسة.

٢٠- ويرتبط التصنيع بالتجارة ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى وضع معايير موحدة أو بنية تحتية فعالة للجودة. وفي أفريقيا، يشكل التباين الكبير في اللوائح التنظيمية في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية عقبة كبيرة. ولذلك لا بد من وضع سياسة أفريقية للجودة وإطار تنظيمي تقني قاري لتوحيد المعايير داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢- التوصيات

٢١- في ضوء المناقشات التي جرت، قدم الخبراء التوصيات الواردة أدناه واعتمدوها.

تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

(أ) تكثيف الجهود لتعميق التكامل الإقليمي في إطار الاتفاق المؤســـس لمنطقة

التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في القطاعات المحورية، مثل الأعمال التجارية الزراعية والمنسوجات والصناعات الخفيفة، الأمر الذي سيتطلب تطوير مجمعات صناعية متكاملة ومناطق تجارة حرة لتعزيز القدرة التنافسية، إلى جانب تشجيع السياسات التي تحفز التوريد والمشتريات داخل شرق أفريقيا ، ومنح الأولوية للقيمة المضافة المحلية ودعم المؤسسات في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) العمل مع الهيئات الإقليمية لتخفيف المعوقات اللوجستية والتنظيمية، عن طريق تقليل المدة الزمنية اللازمة لإزالة الحواجز غير الجمركية، وإطلاق منصات آلية لتيسير التجارة، وإعطاء الأولوية للاستثمارات في ممرات النقل وشبكات الطاقة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعجيل بتوحيد المعايير وأنظمة إصدار الشهادات من خلال إطار قاري، وهو ما من شأنه تعزيز الكفاءة عبر الحدود وتقوية تكامل الأسواق؛

(ج) تقليل التعرض للصدمات الخارجية، وذلك بالانتقال من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية إلى صادرات سلع مصنعة ذات قيمة مضافة أعلى، من خلال تقديم الحوافز وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل للشركات العاملة في مجال التصنيع والتطوير الصناعي؛

(د) تنويع وِجهات التصدير من خلال مواءمة الاستراتيجيات التجارية الوطنية مع خطط تنفيذ الاتفاق لتوسيع السوق القارية، لأن قانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا يوفِّر بعض المزايا التجارية، إلا أن اعتماد المنطقة المفرط على الأفضليات التجارية أحادية الجانب يشكل مخاطر على المدى الطويل.

٢٢- تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

(أ) إعداد ورقة سياسات عامة بشأن سلاسل القيمة الإقليمية ذات الأولوية وفرص التجارة بين وسط وشرق أفريقيا؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الحد من الحواجز غير الجمركية؛

(ج) مساعدة أعضائها في بناء قدراتهم على تنفيذ الاتفاق، مع التركيز على قواعد المنشأ وتسوية المنازعات.

المرفق الثاني

الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن سفراء بلدان وسط أفريقيا في اجتماعهم المنعقد قبل الدورة الرابعة المشتركة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا

١- عقد المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لسفراء بلدان وسط أفريقيا في ياوندي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، حضره ممثلو بلدان المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب ممثلين عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

٢- وكان الهدف الرئيسي للمكتب دون الإقليمي من عقد هذا الاجتماع هو تقديم التقرير المتعلق بأنشطته إلى السفراء، وتعزيز العلاقات معهم، باعتبارهم جهات الاتصال الأولى مع الدول في المنطقة دون الإقليمية، ومناقشة آليات تبادل المعلومات بانتظام بشأن أنشطة المكتب وطموحاته. وقد التأم الاجتماع أيضا بهدف تحفيز السفراء على المشاركة بنشاط في الفعاليات المقبلة، بما في ذلك الدورة الرابعة المشتركة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا.

٣- وشارك في الاجتماع ممثلون عن جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون والكونغو، إلى جانب ممثلين عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا.

٤- وافتتح مدير المكتب دون الإقليمي، جان لوك ماستاكي، الاجتماع بالتأكيد على أهميته الاستراتيجية في إطار تعزيز الوعي بين حكومات وسط أفريقيا بالتدابير التي تتخذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وشدد على أهمية التعاون مع الوزارات والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودعا السفراء إلى دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال مطالبة حكوماتهم بإبلاغ اللجنة بأولوياتها الوطنية، وتيسير إيفاد بعثات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى بلدانهم، وتعبئة التمويل المحلي لمواجهة التحديات المرتبطة بالسيولة.

٥- واتاحت المناقشات فرصة لعرض إنجازات المكتب دون الإقليمي ومنشوراته والتحديات التي يواجهها وآفاقه المستقبلية. وأشار أحد المشاركين إلى أن التدابير التي تتخذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية وسياسة استبدال الواردات في بلده. وأعرب آخر عن تقديره للمشاريع التي تركز على النساء والشباب، ودعا إلى تعزيز تبادل المعلومات مع البعثات الدبلوماسية. ورحب ثالث بالدعم المقدم للاستراتيجية الصناعية لبلده ولمشروع منطقة اقتصادية خاصة هناك. وعلاوة على ذلك، أعرب مشارك آخر عن اهتمامه بالاقتصاد الأزرق والتنمية الرقمية. وأكد ممثل إحدى المؤسسات في المنطقة دون الإقليمية على أهمية التعاون في استراتيجية استبدال الواردات ووضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم مع اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا. وأخيرا، أشار ممثل مؤسسة أخرى في المنطقة دون الإقليمية إلى أهمية خطة النقل الرئيسية المتفق عليها لوسط أفريقيا، ودعا إلى زيادة التعاون في مجال التمويل الأخضر.

٦- وفي ضوء المناقشات التي جرت، قدم الخبراء التوصيات الواردة أدناه واعتمدوها.

٧- تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

(أ) تأسيس منصة دائمة للمناقشات بين اللجنة الاقتصادية والبعثات الدبلوماسية؛

(ب) إبلاغ البعثات بانتظام عن الأنشطة الجارية؛

(ج) ضم البعثات إلى الشبكات التي يوافيها المكتب دون الإقليمي بمنشوراته ونشراته الإخبارية؛

(د) إطلاق عملية تقييم جديدة لخطة النقل الرئيسية المتفق عليها لوسط أفريقيا.